

Distr.: General
1 July 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه التقرير المتعلق بأعمال مجلس الأمن خلال رئاسة الولايات المتحدة له في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وقد أُعدت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي الشخصية بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روز ماري أ. دي كارلو
السفيرة



مرفق الرسالة المؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة الولايات المتحدة له (حزيران/يونيه ٢٠٠٨)

مقدمة

خلال رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عقد المجلس ٢٨ جلسة، واستأنف جلسة واحدة، وعقد ١٥ جلسة مشاورية بكامل هيئته. واتخذ المجلس أيضا ثمانية قرارات واعتمد سبعة بيانات رئاسية. وترأست وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس المناقشة المواضيعية المفتوحة عن المرأة والسلام والأمن، التي عقدت في ١٩ حزيران/يونيه.

أفريقيا

السلام والأمن في أفريقيا

دعا وفد الولايات المتحدة إلى عقد مشاورات طارئة في ٥ حزيران/يونيه لمناقشة التقارير الواردة عن احتجاز حكومة زمبابوي لدبلوماسيين أمريكيين وبريطانيين كانوا يحققون في العنف السياسي في شمال هاراري. وقدّم ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إحاطة موجزة عن الأحداث التي وقعت بالقرب من قرية مازوي. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء التقارير وأكدت ضرورة دعم اتفاقية فيينا. ولاحظ بعض الوفود أن الحادث ينطوي على دلائل تشير إلى حدوث أعمال عنف أوسع نطاق في الفترة السابقة للانتخابات. وأكد بعض الوفود أن الحالة في زمبابوي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وفي ٩ حزيران/يونيه، أثارت المملكة المتحدة موضوع زمبابوي في إطار البند "مسائل أخرى"، وطلبت من الأمانة العامة تقديم إحاطة بشأن الحالة الراهنة. وأُتفق على أن يحدد رئيس مجلس الأمن موعدا لتقديم إحاطة عن الحالة الإنسانية في زمبابوي في إطار البند "مسائل أخرى" في ١٢ حزيران/يونيه.

وفي ١٢ حزيران/يونيه، قدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، جون هولمز، إحاطة إلى المجلس في إطار البند "مسائل أخرى".

وفي ٢٣ حزيران/يونيه، استمع أعضاء المجلس في جلسة عامة إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ب. لين باسكو، تتعلق بالتطورات الأخيرة في زمبابوي. ثم عاود المجلس انعقاده في جلسة خاصة للاستماع إلى السفير بونيفاس شيدويسيكو، الممثل الدائم لزمبابوي، ولمواصلة النقاش. وأفاد وكيل الأمين العام بوقوع أعمال عنف واسعة النطاق ضد أنصار حركة التغيير الديمقراطي المعارضة. وزعم ممثل زمبابوي أن وسائل الإعلام العالمية تسيء عرض الأحداث، بدافع من النزاعات على الأراضي التي يعود تاريخها إلى ٢٠ عاما أو أكثر. وبعد مفاوضات مطولة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً بشأن الوضع في زمبابوي (S/PRST/2008/23).

وفي ١٢ حزيران/يونيه، ناقش أعضاء المجلس الاشتباكات العسكرية الجارية بين القوات العسكرية الجيبوتية والإريتريّة في راس دُميرة والمنطقة المحيطة بها. ودعا وفد الولايات المتحدة مجلس الأمن إلى التحرك بشأن هذه الحالة. ووافق الأعضاء على بيان رئاسي بشأن الحالة (S/PRST/2008/20) اعتمد في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا".

وفي ٢٤ حزيران/يونيه، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الموضوع استجابة لطلب تقدمت به جيبوتي (S/2008/387)؛ وقدم مدير شعبة أفريقيا الأولى في إدارة الشؤون السياسية، جواو هونوانا، إحاطة؛ وأدلى ببيان كل من رئيس وزراء جيبوتي ديليتا محمد ديليتا، وممثل إريتريا، ومراقب الاتحاد الأفريقي، ومراقب جامعة الدول العربية بالإضافة إلى الأعضاء.

اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان

وفي ١٢ حزيران/يونيه، تحدثت جميع الوفود تعقياً على التقرير الذي قدمه ممثل إيطاليا ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، مارشيلو سباتافورا، الذي أشار إلى استمرار الانتهاكات المتعلقة بحظر الأسلحة وبحقوق الإنسان التي ترتكبها حكومة السودان والأطراف المتمردة. وأدانت الوفود أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين. وأعرب ممثلو كوستاريكا وبلجيكا والولايات المتحدة وكرواتيا وبوركينا فاسو عن قلقهم من عدم تنفيذ حكومة السودان للجزاءات المحددة الهدف. ودعا ممثلو الصين والاتحاد الروسي والجمهورية العربية الليبية إلى وقف إطلاق النار وتنشيط العملية السياسية. ودعوا أيضاً إلى زيادة الضغط على قادة الجماعات المتمردة، الذين أكد ممثل جنوب أفريقيا أنهم غير ملتزمين بالتفاوض على تسوية في دارفور لأن طموحاتهم تنصبّ على الإطاحة بحكومة السودان. وأعرب ممثل الجمهورية العربية الليبية عن أسفه إزاء العنف المرتكب ضد المدنيين، وقال إن المتمردين يتحملون مسؤولية استفزاز الحكومة لشن الهجمات. ورد ممثل بلجيكا بالقول إنه

يتعين على حكومة السودان احترام القانون الدولي بصرف النظر عن هذه الاستفزازات. ودعا ممثل المملكة المتحدة إلى وقف لإطلاق النار وقال إنه يتعين للمجلس التصدي لكل من يقوض السلام. وأيد ممثلو فرنسا وبلجيكا وكرواتيا فرض جزاءات جديدة تدعم الاستقرار في دارفور. وقال ممثل بنما إن استراتيجية المجلس في دارفور لا تأتي بنتيجة وأنه يتعين إعادة النظر فيها.

تشاد

في ١٦ حزيران/يونيه، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، ديميتري تيتوف، عن هجمات المتمردين التشاديين التي بدأت في ١١ حزيران/يونيه. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء تجدد أعمال العنف في تشاد، وأدانت جميع المحاولات الرامية إلى زعزعة الاستقرار بالقوة، وشددت على أهمية البعد الإقليمي للتراعات في تشاد والسودان. وعقب المشاورات، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً بشأن الوضع في تشاد (S/PRST/2008/22).

منطقة البحيرات الكبرى

في ٢٠ حزيران/يونيه، أحاط المبعوث الخاص للأمين العام، جواكيم شيسانو، المجلس بشأن الانتكاسات الأخيرة التي رافقت عملية السلام في جوبا. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من أن زعيم جيش الرب للمقاومة، جوزيف كوني، لم يوقع على اتفاق السلام النهائي، وأدانوا انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة، وناقشوا ما يمكن أن يقوم به مجلس الأمن للتصدي لذلك. وأعلن وفد المملكة المتحدة اعتزامه تقديم بيان رئاسي بشأن هذه المسألة.

إريتريا وإثيوبيا

في ٢٣ حزيران/يونيه، أجرى الأعضاء مشاورات بشأن ما توصلت إليه الجهود الرامية إلى إشراك إريتريا وإثيوبيا في عملية محتملة تهدف إلى توفير وجود تابع للأمم المتحدة يعقب بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وأفاد ممثل بلجيكا بأن حكومة إريتريا ليس لديها أية مصلحة حالياً في هذا الوجود وأن حكومة إثيوبيا، مع أنها مستعدة للمناقشة، لم تقدم أي اقتراح محدد. وكان من المقرر أن يجتمع خبراء مجلس الأمن في ٢٥ حزيران/يونيه لمناقشة قرار محتمل للمجلس.

ليبيريا

في ١٨ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨١٩ (٢٠٠٨)، الذي جدد بموجبه ولاية فريق الخبراء المعني بليبيريا لمدة ستة أشهر. وفريق الخبراء مكلف بتقديم التقارير إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا عن تنفيذ الجزاءات وتأثيرها على ليبيريا، التي تشمل فرض حظر شامل على الأسلحة واتخاذ تدابير محددة الهدف ضد الرئيس السابق تشارلز تاييلور ومساعديه وغيرهم من الأفراد الذين ترى اللجنة أنهم يشكلون خطراً على الاستقرار. وبموجب القرار ١٨١٩ (٢٠٠٨)، شجّع المجلس أيضاً حكومة ليبيريا على مواصلة تعزيز سيطرتها على تجارة الماس الخام.

السودان

في ٥ حزيران/يونيه، قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، إحاطة إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، الذي أحيلت بموجبه الحالة في دارفور إلى المحكمة. وقدم عرضاً لاستمرار عدم التعاون من جانب حكومة السودان بالنسبة للالتحقيق في الاتهام المنتظر إصدارهما بحق أحمد هارون وعلي قشيب لارتكاب جرائم حرب في دارفور. وأحاط المجلس أيضاً بتحضيراته لإصدار مجموعة ثانية من لوائح الاتهام، المقرر تقديمها إلى القضاة في ٨ تموز/يوليه.

وفي ١٦ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2008/21)، وأشار فيه إلى الجهود التي يبذلها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لتقديم مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في دارفور إلى المحاكمة، وحث حكومة السودان وجميع أطراف النزاع الأخرى في دارفور على التعاون الكامل مع المحكمة، على النحو المطلوب في القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، من أجل وضع حد لحالة الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة في دارفور مشدداً في الوقت ذاته على مبدأ التكاملية الذي تتبعه المحكمة الجنائية الدولية.

وفي ٢٤ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بالإجماع بياناً رئاسياً (S/PRST/2008/24) وحث فيه حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على البت في جميع القضايا المتعلقة المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل، ودعا بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى أن تنشر، في حدود ولايتها، وحسب الاقتضاء، أفراد حفظ السلام في منطقة أبيي للمساعدة في تخفيف حدة التوتر ومنع نشوب المزيد من النزاعات. واستمع المجلس إلى إحاطتين من المبعوث الخاص للأمين العام لدارفور يان إلياسون، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي سليم أحمد سليم. وتعقياً على الإحاطتين، ناقش أعضاء المجلس السبل التي يمكنهم بها دعم التوصيات. وأعرب الأعضاء عن الحاجة المستمرة إلى التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع.

غينيا - بيساو

في ٢٥ حزيران/يونيه، استمع المجلس إلى إحاطات تتعلق بالحالة في غينيا - بيساو في الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر، قدّمها ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، شولا أوموريجي؛ والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا أنطونيو ماريا كوستا؛ ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو في لجنة بناء السلام وممثلة البرازيل ماريا لويزا ريبيرو فيوتي؛ وممثل غينيا - بيساو. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء تنامي تجارة المخدرات والاتجار بالبشر عبر الحدود الوطنية، والنفوذ العسكري في العملية السياسية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وضعف النظام القضائي. وفي الجلسة المغلقة التي تلت ذلك، أقر المجلس بياناً إلى الصحافة، داعياً فيه إلى إجراء إصلاحات في هذه المجالات المثيرة للقلق ومعبراً عن دعمه لمختلف المنظمات المشاركة في عملية الإصلاح.

الصومال

في ٢ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) لمعالجة قضية القرصنة قبالة ساحل الصومال. وبموجب هذا القرار أذن المجلس بأن يُسمَح للدول المتعاونة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، لمدة ستة أشهر، بالدخول إلى البحار الإقليمية للصومال واستخدام "جميع الوسائل الضرورية" لغرض قمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر، بما يتفق مع الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي.

آسيا والشرق الأوسط

لبنان

في ٢ حزيران/يونيه، مدّد المجلس بالإجماع ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بناء على طلب المفوض دانييل بلمار، ورئيس وزراء لبنان فؤاد السنيورة. وذكر المجلس في القرار الذي يمدّد الولاية (١٨١٥) (٢٠٠٥)، أنه مستعد لإنهاء ولاية اللجنة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إذا أفادت اللجنة أنها انتهت من تنفيذ ولايتها قبل ذلك التاريخ.

أفغانستان

في ١١ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٨١٧ (٢٠٠٨) الذي يعالج مشكلة الاتجار بالسلائف الكيميائية المستخدمة في إنتاج الهيروين في أفغانستان. وأكد هذا

الإجراء، الذي اتخذ قبل يوم واحد من انعقاد المؤتمر الدولي لدعم أفغانستان في باريس، على إجماع المجتمع الدولي على مكافحة آفة المخدرات غير المشروعة، ولا سيما فيما يتعلق بأمن أفغانستان واستقرارها. وتعهد المجلس بالعمل عن كثب مع حكومة أفغانستان بشأن هذه المسألة الهامة.

واعتمد المجلس بياناً للصحافة في ١٦ حزيران/يونيه رحب فيه بالمؤتمر الدولي لدعم أفغانستان الذي عقد في باريس في ١٢ حزيران/يونيه. ورحب الأعضاء بالتعهدات المالية السخية وغير المسبوقة التي أُعلن عنها في المؤتمر، وكذلك باستعراض ما أحرز من تقدم في تنفيذ اتفاق أفغانستان.

عدم الانتشار (جمهورية إيران الإسلامية)

في ١٣ حزيران/يونيه، قدم ممثل بلجيكا ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) يان غرولز، تقرير اللجنة الفصلي عن أعمالها منذ شهر آذار/مارس، منوهاً بأن اللجنة قد التمتست معلومات من حكومة واحدة أعلنت أنه حدث انتهاك للقرارين ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) في إقليمها. وأعرب ممثلاً فرنسا والمملكة المتحدة عن قلقهما لأن جمهورية إيران الإسلامية لم تف بالتزاماتها بموجب القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، ودعا جمهورية إيران الإسلامية إلى القيام بذلك. وكرر ممثل الولايات المتحدة الملاحظات التي أبدتها فرنسا وبريطانيا وحث على التزام اليقظة إزاء أنشطة المؤسسات المالية مع المصارف التي تتخذ من جمهورية إيران الإسلامية مقراً لها، ولا سيما مصرف ملّي ومصرف سديرات، وأكد من جديد التزام بلده بالتوصل إلى حل مع جمهورية إيران الإسلامية عن طريق التفاوض.

العراق

في ١٣ حزيران/يونيه، رحب المجلس بوزير خارجية العراق، هوشيار زباري، الذي عرض آخر المستجدات بشأن الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في العراق. وقدم المراقب المالي، وارن سيسج، إحاطة بشأن صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة. وقدم إبراهيم غمباري، المستشار الخاص المعني بالعهد الدولي مع العراق، إحاطة إلى المجلس باسم الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وقدم زلماي خليل زاد، ممثل الولايات المتحدة، إحاطة إلى المجلس باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق. وفي ختام هذا الاجتماع، تلا رئيس مجلس الأمن، السفير خليل زاد، بياناً للصحافة باسم المجلس.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ٢٣ حزيران/يونيه، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قصيرة من فولفغانغ فايزبرود - فير، مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وإثر الإحاطة، أعرب جميع الأعضاء عن دعمهم للقوة ولهدف تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس القرار ١٨٢١ (٢٠٠٨) الذي يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إلى جانب البيان الرئاسي المصاحب له (S/PRST/2008/25).

العراق والكويت

في ٢٥ حزيران/يونيه، قدم السفير جينادي تاراسوف، الأمين العام المنسق الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بالمفقودين من الكويتيين ومواطني البلدان الأخرى وبالممتلكات الكويتية المفقودة، إحاطة إلى المجلس. وكانت هذه أول إحاطة يقدمها السفير تاراسوف إلى المجلس بعد تعيينه في شهر آذار/مارس. فقد أشار إلى عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالسجلات المفقودة للحكومة الكويتية، لكنه أشار إلى ما أحرز من تقدم في التعرف إلى رفات المفقودين. وأصدر المجلس بياناً للصحافة عقب الإحاطة ورحب بالدعوة التي وجهتها حكومة العراق إلى السفير تاراسوف لزيارة بغداد.

الحالة في الشرق الوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٧ حزيران/يونيه، قدمت ليزا بوتنهايم، مديرة شعبة آسيا والمحيط الهادئ التابعة لإدارة الشؤون السياسية، إحاطة إلى المجلس عن الحالة في الشرق الأوسط. واستعرضت الحالة في غزة، وناقشت الجهود الرامية إلى المضي قدماً بعملية أنابوليس، وأحاطت علماً باستمرار المحادثات غير المباشرة الجارية، بوساطة تركية، بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وسلطت الضوء على الزيارة التي اضطلع بها المنسق الخاص، روبرت سيري، إلى المنطقة، بما فيها دمشق. وقالت إنه ينبغي تعزيز الجهود المبذولة للمضي قدماً بالعملية السياسية من خلال مفاوضات مباشرة، بما فيها تلك التي تلعب فيها دور الوساطة المجموعة الرباعية وبلدان المنطقة، من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن القضايا الأساسية. وفي معرض تأكيدها من جديد إدانة الأمم المتحدة لجميع الهجمات المتعمدة أو العشوائية ضد المدنيين وأي استخدام غير متناسب أو مفرط للعنف، أضافت تقول إنه يجب تكثيف التدابير الهادفة إلى دعم السلطة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية من خلال وفاء المانحين بتعهداتهم المتعلقة بدعم الميزانية، وأنه يتعين تنفيذ الالتزامات الواردة في خريطة

الطريق، ولا سيما تجميد الاستيطان الإسرائيلي، وأنه لا بد أن تحترم جميع الأطراف المعنية الهدنة في غزة. وفيما يتعلق بـلبنان، أشارت إلى أن الزعماء اللبنانيين يواصلون عملية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وفقا للاتفاق الذي توصلوا إليه في الدوحة؛ وقالت إن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية مستمرة في تنسيق الأنشطة العملية في جميع أرجاء منطقة جنوب نهر الليطاني.

أوروبا

قبرص

في ٩ حزيران/يونيه، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، تايي - بروك زريهون، إحاطة إلى المجلس عن الحالة في قبرص في أول مرة يظهر فيها أمام مجلس الأمن. وأفاد بأن الأشهر الستة الماضية قد شهدت تطورات إيجابية، ولا سيما إثر انتخاب الرئيس ديميتريس كريستوفياس في شباط/فبراير، مما أوجد مناخا جديدا في الجزيرة. وأشار إلى اجتماعي الرئيس كريستوفياس وزعيم القبارصة الأتراك، محمد علي طلعت، في ٢١ آذار/مارس و ٢٣ أيار/مايو، فقال إن توقعات تحقيق تسوية دائمة لم تكن على الإطلاق أفضل مما هي عليه الآن، لكنه أوضح أن الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن هو بالغ الأهمية. وأشار الممثل الخاص إلى أن الأمين العام قد اتخذ بالفعل الخطوات الأولية نحو تعيين مستشار خاص لقبرص. وفي ١٣ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٨١٨ (٢٠٠٨) بوصفه نصا رئاسيا جدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لغاية ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

كوسوفو

عقد اجتماع مفتوح في ٢٠ حزيران/يونيه، بمشاركة الأمين العام ورئيس صربيا بورييس تاديتش وممثل كوسوفو فاتمير سييدو، تناول التطورات الأخيرة في كوسوفو وأثرها في المستقبل على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأعلن الأمين العام تعيين لامبرتو زانير من إيطاليا ليحل محل يواكيم روكر بصفته كممثل خاص للأمين العام.

المسائل المواضيعية

المرأة والسلام والأمن

في ١٩ حزيران/يونيه، عقد المجلس مناقشة مفتوحة عن "المرأة والسلام والأمن: العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح"، برئاسة كوندوليزا رايس، وزيرة خارجية

الولايات المتحدة. وتميزت هذه المناسبة بحضور كبير، وشارك فيها ٦٠ متحدثاً، من ضمنهم تسعة وزراء ونواب وزراء بالإضافة إلى وزيرة الخارجية.

وأثناء هذه المناقشة، أعلن الأمين العام أنه سيعين قريباً "رسولاً للسلام" يدعو إلى إنهاء العنف ضد المرأة. وقال اللواء باتريك كمارات، القائد السابق لقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مستعرضاً ٣٩ عاماً من الخبرة العسكرية، أن "تكون امرأة هو أخطر من أن تكون جندياً في نزاع مسلح".

ومن بين المواضيع المتكررة في المناقشة كان العنف الجنسي الذي يمكن أن يعتبر إحدى التكتيكات المتبعة في الحرب، وأن يعرقل استعادة السلم والأمن الدوليين، وأن يشكل مسألة أمنية يتعين على المجلس أن يتصدى لها. ومن أجل مكافحة العنف الجنسي، قدمت التوصيات التالية: تعزيز ولايات مجلس الأمن التي تتضمن حماية المدنيين؛ وتحقيق زيادة في عدد الممثلات الخاصات للأمين العام والمبعوثات الخاصات؛ وتنظيم تدريب يراعي نوع الجنس لجميع أفراد عمليات حفظ السلام وموظفي الشؤون الإنسانية؛ وزيادة مشاركة المرأة في جميع عمليات بناء السلام وحفظ السلام وصنع القرار، بما في ذلك على المستويات الرفيعة؛ والتطبيق الصارم لسياسة عدم التسامح إطلاقاً؛ والاستثناء من أحكام العفو المتعلقة بجرائم العنف الجنسي. وأكد أعضاء المجلس ومتحدثون آخرون أنه من الضروري تقديم معلومات أكثر منهجية وموثوقة عن العنف الجنسي وأنه ينبغي للأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار.

وانتهت مناقشة المجلس باعتماده بالإجماع القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الذي وضعته الولايات المتحدة وشارك في تقديمه ٥٠ وفداً، حيث ربط المجلس بين العنف الجنسي والسلم والأمن الدوليين، وطالب بوقف فوري للعنف الجنسي الذي ترتكبه الأطراف المسلحة ضد المدنيين، وأعرب عن استعداده لاتخاذ إجراءات على أساس كل بلد على حدة، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس عن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح.

مسائل أخرى

اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)

في ٣٠ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٨٢٢ (٢٠٠٨) الذي يجدد ولاية فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات لفترة مدتها ١٨ شهراً. ويقدم فريق الرصد التقارير إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان عن تنفيذ الدول لحظر الأسلحة والسفر وتجميد الأصول المفروض على الأفراد

والكيانات التي تحدد اللجنة أنهم مرتبطون بالقاعدة وطالبان. وفي القرار ١٨٢٢ (٢٠٠٨)، أكد المجلس من جديد التزامه بمكافحة التهديد للسلم والأمن الدوليين الذي يشكله كل من تنظيم القاعدة وحركة طالبان، واعتمد أيضا عناصر لتحسين شفافية اللجنة في تسمية الأفراد والكيانات التي ستفرض عليهم الجزاءات. وتشمل تلك العناصر دعوة مشددة إلى الدول لإشعار الأطراف التي تدرج أسماءها في القائمة أو التي ترفعها منها؛ وشرط أن توفر الدول المقدمة للأسماء معلومات عامة عن أسباب إدراجها في القائمة ترفقها بكل طلب لفرض الجزاءات؛ وإيعاز إلى اللجنة بأن تتيح على موقعها الشبكي موجزا لأسباب الإدراج في القائمة. كما طلب المجلس إلى اللجنة أن تجري استعراضا شاملا لكل الأسماء المدرجة في قائمة الجزاءات الصادرة عن اللجنة، وأن تجري استعراضا سنويا لتلك القائمة.

المحكمتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا

في ٤ حزيران/يونيه، شدد أعضاء المجلس على أهمية مواصلة المجتمع الدولي العمل على ضمان اعتقال ١٧ فردا وجهت إليهم التهمة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وما زالوا فارين ويجب تقديمهم إلى العدالة. ودعا الأعضاء كلتا المحكمتين إلى مواصلة تنفيذ استراتيجيات الإنجاز بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. ودعت بعض الدول كينيا، حيث يعتقد أن فيليسيان كابوغا الهارب من محكمة رواندا محتبئ فيها، إلى زيادة التعاون مع المحكمة فيما تبذله من جهود في السعي إلى إلقاء القبض على كابوغا. كما وجهت دعوة قوية إلى بلدان غرب البلقان، وتحديداً إلى صربيا، لاعتقال جميع الهاربين وتسليمهم إلى محكمة يوغوسلافيا السابقة.

ومع أن بعض أعضاء المجلس ركزوا على ضرورة إجراء محاكمات دولية لجميع الفارين المتبقين، فقد شدد آخرون على أهمية إجراء هذه المحاكمات بالنسبة لفيليسيان كابوغا وراتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش فقط. وأكد أعضاء على الحاجة إلى البت في ما تبقى من مسائل لدى المحكمتين.

لجنة مكافحة الإرهاب

في ٣٠ حزيران/يونيه، قدم مايك سميث، مدير المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، تقرير لجنة مكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أثناء المشاورات غير الرسمية للمجلس. وتضمن التقرير دراسة استقصائية أعدت استجابة لطلب المجلس الوارد في قراره ١٨٠٥ (٢٠٠٨)، الذي حدد بموجبه ولاية المديرية التنفيذية، كجزء من التقييم الذي أجرته المديرية التنفيذية لما أحرزته الدول الأعضاء من تقدم في تنفيذ القرار

١٣٧٣ (٢٠٠١). وباستثناء جنوب أفريقيا، قدم جميع أعضاء المجلس بيانات موجزة تدعم عمل المدير التنفيذي والمديرية في إعداد الدراسة الاستقصائية.

التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية

في ٢ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2008/19) يدين بشدة التفجيرات الإرهابية التي حدثت أمام السفارة الدانمركية في إسلام آباد. وقد ألحقت هذه التفجيرات أيضاً الضرر بأحد المباني المجاورة الذي توجد فيه مكاتب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.